



اليوم العالمي لحقوق الإنسان

يوم هام وواقع أليم

اليوم العالمي لحقوق الإنسان

يوم هام وواقع أليم

تقرير سنوي أولي يتضمن أبرز الانتهاكات التي وثقها أو رصدها فريق "نحن نسجل"، وهذا
بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

Copyright © 2019 We Record

All rights reserved.

الفهرس

3	أولاً: مقدمة
4	ثانياً: جمهورية مصر العربية
6	ثالثاً: المملكة العربية السعودية
8	رابعاً: الإمارات العربية المتحدة
10	خامساً: جمهورية العراق
11	سادساً: الخاتمة والتوصيات

أولاً: مقدمة

منذ 71 عاماً وبالتحديد عام 1948م، اعتمدت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يعتبر معيار مشترك يجمع كل الشعوب والأمم على حقوق أساسية لكل إنسان وأخذت تحيي ذكرى الإعلان في كل عام وتذكر بما يحمله الإعلان من حقوق وتدعو الشعوب والحكومات إلى تبني الإعلان والعمل على جعله إطاراً عملياً يشمل كل البشر.

وكانت الأمم المتحدة في العام الماضي قد أحييت الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في يوم اعتماده 10 ديسمبر، وتضمنت فاعليتها مقاطع فيديو مصورة للأمين العام للأمم المتحدة وغيره من الشخصيات العامة يتلون مواداً من الإعلان العالمي ووجهوا كلماتهم إلى شعوب العالم بأن يفتقروا إلى جوار حقوق الإنسان ويعلنوا عن ذلك بتصوير مقاطع فيديو وهم يتلون مواد الإعلان.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصبح يوم اعتماده يوماً عالمياً ومحطة عظيمة في تاريخ الأمم المتحدة، أقر حقوقاً أساسية لكل إنسان لا مجال لتجاوزها أو إغفالها، فاشتمل على الحق في الحياة والحرية والمساواة أمام القانون وكفالة حقوقه في التقاضي والحق في حمايته من التعذيب والاعتقال التعسفي، وكذلك حفظ للإنسان حقه في التظاهر والتجمعات السلمية والجنسية وحقه في التنقل والسفر.

وعلى العكس من ذلك تمام تسير الأمور في عدد من البلدان العربية في مقدمتها مصر والسعودية والعراق والإمارات بدرجة جعلت من الحديث عن حقوق الإنسان أضحوكة إذا سلم المتحدث من العقاب الأمني والتنكيل به، وأصبح مجرد الشروع في استخدام حق التعبير عن الرأي باباً لعاصفة من الانتهاكات التي انتهت في الكثير من الأحيان بحرمانه من حقه في الحياة بعد تعرضه لأشكال عدة من الانتهاكات المرعبة على يد أجهزة الدولة المسؤولة عن العدالة الجنائية.

ثانياً: جمهورية مصر العربية

تشهد تراجعاً خطيراً في مجال حقوق الإنسان حيث لم تتوقف خلال عام 2019 الأجهزة الأمنية المصرية ومؤسسة النيابة العامة وأمن الدولة العليا وعدد من الهيئات القضائية عن سلب الآلاف من المواطنين المصريين كافة حقوقهم واتحدوا جميعهم على هذا الهدف الغير إنساني.

على صعيد الحق في الحياة، توصلت المنظمات الحقوقية المهتمة بالشأن المصري إلى أن السلطات المصرية لا تحترم حقوق مواطنيها في الحياة، وتعددت ظواهر هذا الانتهاك حيث رصد فريق "نحن نسجل" خلال عام 2019 أشكال متعددة للحرمان من الحياة وحصر لضحايا وصل عددهم إلى 586 قتلوا بصور مختلفة، يمكن توزيعهم على النحو التالي:

1. التصفية الجسدية رصدنا مقتل ما لا يقل عن 144 مواطناً مصرياً ادعت وزارة الداخلية في بياناتها أنهم قتلوا في اشتباكات مسلحة لم تقدم ما يثبت ادعائها وهو ما يعزز استمرارها في نهج التصفية على أشخاص بعد القبض عليهم مباشرة أو تعريضهم لاختفاء قسري فترة ثم الإعلان عن مقتلهم، أما ضحايا التصفية الجسدية التي نفذتها القوات المسلحة المصرية فقد تجاوزت 272 حالة حتى نهاية شهر أكتوبر 2019.
2. الإعدام: نفذت وزارة الداخلية حكم الإعدام بحق 18 مواطناً في معظم القضايا على خلفية اتهامات سياسية وأحكام صدرت بعد العصف بكافة حقوقهم في التقاضي بنظر قضاياهم أمام دوائر استثنائية غير قانونية لا تمثل القاضي الطبيعي للمنظورة قضاياهم وتفتقد لمعيار الاستقلالية والحياد كما تجلى في أحكامها إهدار تام للقانون.
3. سيناء: استمر مسلسل القتل العشوائي والممنهج على يد كافة أطراف الصراع، فمنذ يناير حتى أكتوبر 2019 حصدت عمليات القصف المدفعي والجوي وإطلاق النار العشوائي تجاه الأحياء السكنية أرواح 45 مواطناً بينهم أطفال ونساء، وإصابة 44 آخرين، كما أسفرت عمليات مسلحي تنظيم "ولاية سيناء"

عن مقتل 41 وإصابة 38 مواطنا بينهم نساء وأطفال، أيضاً قتلت قذيفة أطلقتها طائرة بدون طيار "إسرائيلية" مواطنا مصريا بسيناء خلال شهر فبراير.

4. الإهمال الطبي المتعمد: حصد داخل السجون حياة 30 مصريا محبوسين على خلفية قضايا سياسية، ويواجه المحتجزون ظروف معيشية قاسية داخل السجون من سوء معاملة وتعذيب وحرمان من العلاج وانعدام معايير الصحة والسلامة.

5. الإهمال الحكومي: حصد الموت صعقا بالكهرباء أرواح 39 مواطنا¹ بينهم سيدتان و15 طفلا "ذكور واناث"، وهذا نتيجة ملامسة أعمدة إنارة عمومية غير مؤمنة ومتهالكة أو غرقا أوفي حوادث سيارات أثناء موجة الأمطار التي شهدتها مصر في 24 أكتوبر 2019.

1 - تقرير: مواسم الموت في مصر، نوفمبر 2019، [الرابط](#)

ثالثاً: المملكة العربية السعودية

تستمر السلطات السعودية على نفس نهجها في السنوات الأخيرة من خلال قمع الأصوات الإصلاحية والمعارضة واستهداف العلماء والأكاديميين والحقوقيين، حيث رصدنا قيام رئاسة أمن الدولة "جهاز أمني يديره الديوان الملكي" بشن عدد كبير من الاعتقالات خلال عام 2019، شهد شهر أبريل أضخم حملة خلال العام اشتملت على أزواج وزوجاتهم، من بينهم الطبيبة "شيخة العرف" وزوجها المحامي الشاب "عبدالله الشهري"، وأيضا الكاتب "ثمر المرزوقي" الذي اعتقل هو وزوجته "خديجة الحربي" التي كانت حامل في الشهر الثامن وقت اعتقالها في 5 أبريل 2019، وانقطعت أخبارها تماما لأكثر من أسبوعين كاملين ووضعت جنينها في ظروف صعبة في ظل السمعة السيئة لمقرات الاحتجاز في المملكة.

وعلى صعيد المحاكمات العادلة فلا زالت السلطات السعودية مصرة على البطش بالحق في التقاضي بإحالة عدد كبير من المفكرين والحقوقيين وأصحاب الرأي إلى المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض "محكمة الإرهاب" والتي شكلتها السلطات خصيصا للانتقام من الخصوم السياسيين في 2008، وأثبت الفريق المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بعد زيارته للسعودية أن السلطات السعودية تسيئ استخدام المحكمة الجزائية المتخصصة وتستغلها في البطش بأصحاب الرأي والفكر بشكل غير قانوني وإصدار أحكام جائرة بالسجن على عدد منهم، والبعض الآخر يواجه خطر أحكام قاسية كالإعدام والسجن 25 عاما مثل العالم سلمان العودة.

وبشكل عام كان فريق "نحن نسجل" قد وثق 123 حالة اعتقال على خلفية أنشطة ثقافية وحقوقية وتضامنية وسياسية بينهم ما لا يقل عن 20 سيدة، وعلى سبيل المثال الناشطة "لجين الهزلول" والناشطة "سمر بدوي" و "عبير نمكاني"، واجهوا الاختفاء القسري والتعذيب البدني والنفسي وسوء المعاملة والإكراه على اعترافات بجرائم

لم يقتربونها، والحرمان من العلاج والترييض داخل مقرات الاحتجاز، وأصدر الفريق خلال هذا العام تقرير عن معاناة النساء في سجون السعودية تحت عنوان "لا أحد فوقهم"².

2 - تقرير لا أحد فوقهم.. عهد جديد من لغير والتعذيب، أغسطس 2019، [الرابط](#)

رابعاً: الإمارات العربية المتحدة

استضافت على أراضيها مؤتمر التسامح نهاية هذا العام، والتي قد أطلقت عليه في مطلع "عام التسامح" ولكنه مر ولم نرى أية إشارة تؤكد جدية مساعي حكومة الإمارات أو صدق الشعار التي أطلقتته على عام 2019، وتمادت في البطش والعصف بالحقوق داخل وخارج أراضيها.

"التعبير عن الرأي ومعارضة السلطات في قاموس حكومة الإمارات جريمة تنتهي

بالأشخاص سجناء بلا حقوق داخل غرف مغلقة يقضون فيها سنوات وسنوات لمجرد كلمة"

أوضاع غير إنسانية تشهدها سجون الإمارات وفي مقدمتهم سجن الوثبة "سيئ السمعة" المودع فيه 3 ناشطات واجهن التعذيب النفسي والجسدي وسوء المعاملة والاختفاء القسري والتضييق عليهن في الزيارة والاتصال بأسرهن، وتوفيت إحدهما وهي الناشطة الاجتماعية علياء عبد النور، نتيجة إصرار السلطات على حرمانها من العلاج رغم إصابتها بمرض السرطان لتتفاقم حالتها الصحية حتى لفظت أنفاسها الأخيرة في 4 مايو 2019.

وكان فريق "نحن نسجل" قد كشف في تقرير³ له عن نمط جديد من أنماط الانتهاكات في الإمارات، وهو الإبقاء على نشطاء وأصحاب رأي داخل السجون رغم انتهاء محكوميتهم؛ حيث ذكر التقرير أن ما لا يقل عن 12 شخصا منتهية محكوميتهم محتجزين بشكل غير قانوني، لم يتم الإفراج إلا عن شخصين منهم بعد مدد حبس تجاوزت محكوميتهم وأبقت على 10 على الأقل في السجون لمدد إضافية وصلت إلى عامين ونصف العام.

لم تتوقف وقائع البطش على المعتقلين فقط بل طالت ذويهم بالتضييق عليهم في الزيارة والتواصل وسوء المعاملة خلال الزيارة أو التواجد في المؤسسات الحكومية، كما واجه الأسر نوع خطير من الانتهاكات بالتهديد بسحب الجنسيات والسحب الفعلي لجنسية 16 من أبناء وزوجات المعتقلين كنوع من أنواع العقاب المضاعف، كما وثقنا

3 - الإمارات.. خدعة التسامح، نوفمبر 2019، [الرابط](#)

واقعتين تعرضت فيهما زوجات معتقلين للابتزاز والضغط عليهم لطلب الطلاق من أزواجهم حتى ترد لهم حقوقهم القانونية التي سلبتها منهن السلطات بشكل تعسفي.

أما العمل الحقوقي فلا زال في قائمة السلطات السوداء وفي نطاق العمل المحرم داخل الإمارات حيث استمر فرض قيود على الأنشطة الحقوقية وعدم السماح للمنظمات الدولية بزيارة الإمارات ومراقبة الأوضاع من الداخل. كما أن الحقوقي أحمد منصور لا زال قيد الاعتقال ويواجه ظروف غير إنسانية في محبسه عقاباً له على نشاطه المدافع عن حقوق الإنسان.

خامساً: جمهورية العراق

خرجت مظاهرات عارمة في عدد من محافظات العراق وفي مقدمتها العاصمة بغداد، ومدن الناصرية وديالا وكركوك والنجف بعد دعوات من نشطاء ومدونين للتنديد بالأوضاع الاقتصادية المتردية وتفشي الفساد وانعدام فرص العمل وانتشار البطالة وزيادة النفوذ الإيراني في مؤسسات الدولة العراقية.

انطلقت الموجة الأولى من المظاهرات في 1 أكتوبر 2019، واستمرت لعدة أيام ولكن السلطات الأمنية واجهت تلك التجمعات السلمية بالقوة المميتة وأفرطت في استخدامها وهو ما تسبب في مقتل ما لا يقل عن 145 متظاهرا وإصابة حوالي 6000، عرقلت القوات مساعي علاجهم بمحاصرة المستشفيات وإغلاقها في وجه المتظاهرين ونشر القناصة بالقرب من المستشفيات ومناطق تجمع المظاهرات مثل ساحة بغداد، بخلاف اعتقال 500 آخرون والاعتداء عليهم.

استخدمت الأجهزة الأمنية أدوات قمعية مثل الهراوات وخرطوم المياه والخرطوش وقنابل الغاز والرصاص الحي على مدار أيام المظاهرات، في حين انشغلت ردود الأفعال الرسمية في الدفاع عن الأجهزة الأمنية وغسل يدها من دماء المتظاهرين، وكان ذلك واضحا في كلمة رئيس حكومة العراق "عادل عبد المهدي" الذي قال أيضا مبررا بالتلميح لاستخدام القوة في وجه المتظاهرين "العراق بحاجة إلى تفعيل سيادة القانون!"

أما الموجة الثانية للمظاهرات فقد انطلقت في أواخر شهر أكتوبر، ولم يختلف التعامل الأمني الوحشي والغير قانوني مع المتظاهرين السلميين، لتسفر عن مقتل 100 متظاهرا وإصابة 5500 واعتقال 399 متظاهرا تم الإفراج عن 343 منهم بتاريخ 30 أكتوبر 2019، وفق ما وثقته المفوضية العراقية لحقوق الإنسان.

وبالتالي يرتفع عدد القتلى من المتظاهرين إلى 245 وإصابات تجاوزت الـ 10000 حالة بينهم رجال شرطة ولم ترصد المنظمات الحقوقية قيام السلطات بفتح تحقيقات في تلك الوقائع واكتفت في الموجة الثانية من المظاهرات بإصاق اتهامات الاعتداء على المتظاهرين بـ "الطرف الثالث" وهو غير معلوم ومجهول اعتادت السلطات القمعية في عدد من البلدان العربية على تبني رواية الطرف الثالث للتنصل مع جرائم القتل بحق المتظاهرين وإصاقها بطرف مجهول يضمن عدم استمرار التحقيقات وإفلات القتلة الحقيقيين من العقاب.

سادساً: الخاتمة والتوصيات

إن فريق "نحن نسجل" الذي وضع على عاتقه مسؤولية تعقب وتوثيق كافة الانتهاكات التي يواجهها الإنسان في البلاد العربية إذ يعبر عن استنكاره الشديد لهذا السلوك المتجاوز لوصف الانتهاك حيث أصبح من الضروري وصفه بالجريمة الممنهجة التي تنفذها حكومات الدول الأربعة "مصر والسعودية والإمارات والعراق" وسط حالة من تغييب القانون ومبادئ المحاسبة والعقاب وامتهان الحق الأسمى للإنسان وهو الحياة كما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن بعده الاتفاقيات والتشريعات الدولية.

وإننا مع حلول المناسبة الهامة في تاريخ الأمم المتحدة الخاصة باليوم العالمي لحقوق الإنسان ندعو كافة مؤسسات الأمم المتحدة إلى إعادة النظر بشكل جاد في ملفات الدول الأربعة واتخاذ موقف حسام تجاه هذه الحالة التي تغتال قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحرم مواطنيها من الحقوق الأساسية التي تضمنها الإعلان ونؤكد على أن إحياء هذه الذكرى الهامة لا تحقق الغايات والأهداف منها بغير إجراءات صارمة في حق الدول التي لا تحترم الإعلان وما جاء به من حقوق.

WERECORD
نحن نسجل